

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2016

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2016. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع " دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية (2000-2016)". وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للتعاون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن "التعاون العربي في مجال النقل البري"، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد عام 2016 عدداً من التطورات والاحداث التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي بدايةً من قرار الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي برفع الحظر عن إيران في مطلع عام 2016 والذي أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى ما دون ثلاثين دولاراً للبرميل مروراً بتصويت بريطانيا في منتصف العام بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي وقرار الدول المنتجة الرئيسية للنفط في شهر نوفمبر داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بخفض كميات إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يومياً للمرة الأولى منذ عام 2008 وصولاً إلى المخاوف التي صاحبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلال الربع الأخير من عام 2016.

من جانبٍ آخر، شهد العام كذلك اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وما صاحبه من تدفق رؤوس الأموال خارج الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة واستمرار الانعكاسات السلبية لمشكلة الديون السيادية في دول منطقة اليورو على الاقتصاد العالمي، والقلق في أسواق المال جراء تصاعد الحركات اليمينية في أوروبا وتزايد المخاطر الجيوسياسية.

على الجانب الآخر، حرصت مجموعة العشرين على تعزيز التعاون بين الدول ذات الاقتصادات الكبرى والنامية لمواجهة شبح الركود والإجراءات الحمائية التي تشكل تهديداً بالغا لحرية التجارة والنمو الاقتصادي العالمي، وبحث قادتتها خلال الاجتماع السنوي الذي انعقد في الصين في ديسمبر 2016، سبل تعزيز النمو الاقتصادي، وتبني السياسات اللازمة لتجنب أية أزمات مالية جديدة لمواجهة الحمائية التجارية.

أدت هذه التطورات إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1 في المائة عام 2016 مقابل 3.4 في المائة عام 2015. وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد حققت معدل نمو بلغ 1.7 في المائة عام 2016 مقابل 2.1 في المائة عام 2015، وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فعلى الرغم من تحقيق دول المجموعة مُعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أن ذلك المعدل لا يزال أقل مما حققته العام الماضي، حيث بلغ 4.1 في المائة عام 2016 مقابل 4.2 في المائة عام 2015.

مع انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي، سجل معدل التضخم العالمي انخفاضاً، حيث ساهمت عدة عوامل في كبح الضغوط التضخمية، كان من أهمها بقاء أسعار النفط والمواد الأولية والسلع الغذائية عند مستويات منخفضة، وارتفاع معدلات البطالة. من جانبٍ آخر، انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية والسياسات الحمائية على معدلات نمو التجارة الدولية عام 2016. فقد نمت التجارة بمعدل أقل من معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث سجلت معدل نمو بلغ 2.0 في المائة عام 2016 مقابل 2.7 في المائة عام 2015.

فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فقد ساهمت التطورات الدولية غير المواتية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلبلغ 8642.8 مليار دولار عام 2016 مقابل 8296 مليار دولار عام 2015، وهو يزيد عن ضعف ما كانت عليه عام 2009. وقد شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية عدة تطورات خلال عام 2016 حيث واصل الدولار الأمريكي تحقيقه لمكاسب مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى وإن كانت أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الأعوام السابقة. حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ظل ثابتاً أمام الين الياباني.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

مثل كل من تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير المواتية في عدد من الدول، أهم العوامل التي أثرت في الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2016. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة من حوالي 2437 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 2347 مليار دولار عام 2016، وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6832 دولار إلى حوالي 6420 دولار.

رغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية للحد من تأثير الأوضاع المذكورة، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 3.2 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.7 في المائة في عام 2016، وحتى عند استبعاد سورية وليبيا واليمن التي تأثر أداؤها بالأوضاع الداخلية التي تعيشها، فإن معدل نمو الدول العربية في عام 2016 يظل عند مستوى منخفض بلغ نحو 2.0 في المائة. وتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من حوالي 6.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.6 في المائة عام 2016، وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد انخفض معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة من حوالي 4.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2016. كما تراجع النمو بالنسبة للدول المستوردة للنفط متضمنة سورية من حوالي 2.0 في المائة إلى نحو 1.9 في المائة. وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة.

نتيجة لتلاقي عدد من العوامل، كان أهمها تأثير الأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية في عدد من الدول العربية إضافة إلى أثر إصلاحات نظم دعم السلع الأساسية في إطار سياسات الانضباط المالي، ارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 4.6 في المائة عام 2015 إلى حوالي 5.0 في المائة عام 2016.

أظهرت مؤشرات الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية حيث تراجع في العام 2016 لتصل إلى 18.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تراجعت بحدة في العام 2015 يعود استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث فقدت أسعار النفط عام 2016 نحو 60 في المائة من مستوياتها المسجلة عام 2014. وتحسنت بالمقابل نسب مساهمة القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمات، وتأثرت بانخفاض أسعار النفط كذلك كل المؤشرات الاقتصادية كالإنفاق بشقيه الحكومي والعائلي، وتراجعت مستويات الادخار ومعدلات الاستثمار وحصيلة الصادرات والواردات.

أما من حيث توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، استمر تأثير انخفاض أسعار النفط وعائداته على مستويات ومعدلات نمو بنود الإنفاق العام وتغيرت تبعاً لذلك هيكلية الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق عام 2016. وتوزع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 إلى 53.0 في المائة للاستهلاك العائلي، و20.3 في المائة للاستهلاك الحكومي، و28.3 في المائة للاستثمار. وارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي من 72.5 في المائة عام 2015 إلى 73.3 في المائة عام 2016 نتيجة تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الكلي من الناتج، حيث انخفضت النسبة من 28.5 في المائة عام 2015 إلى 28.3 في المائة عام 2016.

فيما يتعلق بمستويات الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد شهدت بعض الدول العربية زيادة في مستويات الفقر خلال عام 2016 خاصة في الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية، وفي الدول التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية للنمو، نتيجة لزيادة عدد النازحين واللاجئين، كما في سورية والعراق واليمن، مما أدى إلى زيادة نسب الحرمان من الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومن الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وهو ما فرض مزيداً من التحديات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، فإن نسبة الفقر وفق الخط الوطني في جيبوتي والسودان تمثل أعلى مستويات الفقر في المنطقة. وبالنظر إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، حققت كل من موريتانيا ومصر تقدماً في تخفيف مستويات الفقر بمفهومه الواسع.

وكجزء من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد تم تحديد نحو 17 هدفاً رئيسياً و169 هدفاً فرعياً لأهداف التنمية المستدامة بغرض مكافحة الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، ومعالجة عدم المساواة، وتحقيق الاستدامة البيئية. تواجه المنطقة العربية تحديات في إطار سعيها لتحقيق بعض تلك الأهداف نتيجة للظروف التي تعيشها المنطقة.

التطورات الاجتماعية

لا يزال ارتفاع معدلات النمو السكاني يشكل عائقاً أساسياً أمام رفع المستويات المعيشية في غالبية الدول العربية، كما أنه من مسببات ارتفاع البطالة وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وهو ما يؤكد ضرورة منح أولوية كاملة لقطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح القلب النابض للاقتصاد العالمي المتطور والذي تدل المؤشرات المتواجدة على أن البلدان العربية لم تقطع بعد خطوات مهمة على طريق المشاركة فيه. وقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول العربية وفقاً للدليل الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2016، حوالي 0.687 نقطة. صُنفت بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، على الرغم مما تواجهه الدول العربية الأقل نمواً من تدني في مستويات التنمية البشرية.

تعتبر جودة التعليم المحدد الرئيسي لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. بلغ معدل القيد الإجمالي⁽¹⁾ في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية مجتمعة، حوالي 98 في المائة، مقابل حوالي 104 في المائة في الدول النامية وحوالي 105 في المائة في دول العالم ككل. في المقابل، بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، حوالي 76 في المائة. وهو ما يساوي المتوسط العالمي، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 95 في المائة). ويستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يضمن توفير القوة العاملة عالية التأهيل لأسواق العمل، كما أن النخب القيادية في المجتمعات تكون في الغالب من مخرجاته. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة، حتى عام 2015، حوالي 30 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية (29 في المائة)، ويقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 35 في المائة⁽²⁾.

يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في العام 2015، بحوالي 4.5 في المائة، وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية (4.4 في المائة) ودول العالم ككل (4.6 في المائة)⁽³⁾. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2015 بلغ حوالي 15.7 في المائة الملحق (19/2)، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية (16.2 في المائة)⁽⁴⁾.

قدّرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في العام 2016 بحوالي 19.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت حوالي 29.7 في المائة و35.7 في المائة على التوالي⁽⁵⁾. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه في العام 2010.

تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية حوالي 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 90 في المائة في تونس، و85 في المائة في العراق، و75 في المائة في المغرب، و61 في المائة في جيبوتي، و53 في المائة في اليمن، وأقل من 50 في المائة في كل من السودان والصومال والقمر وموريتانيا. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (14/2). إلا أنه رغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، لا تزال هذه الخدمات تفتقد في جل الأحيان إلى الجودة والمهارة، مما يجبر البعض من سكان المنطقة العربية على السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة. بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2015 حوالي 5.3 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 9.9 في المائة⁽⁶⁾.

تتفاوت الدول العربية تفاوتاً كبيراً من حيث نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح معتبر في هذا المجال رغم الطبيعة الجغرافية للمنطقة العربية، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 92.5 في المائة في الدول العربية في عام 2016، مقارنة بحوالي 71.5 في المائة في الدول النامية وحوالي 90.5 في المائة في دول العالم ككل في السنة ذاتها⁽⁷⁾.

(1) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2016). "تقرير التنمية البشرية".

(3) اليونسكو، (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.

(4) اليونسكو، (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.

(5) تقرير التنمية البشرية (2016).

(6) البنك الدولي (2017)، "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

(7) البنك الدولي (2017)، المرجع السابق.

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2015 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49.8 في المائة من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية في سن العمل في الدول العربية في العام نفسه، مقارنة بحوالي 63 في المائة على مستوى دول العالم ككل. بلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في الفترة (2006-2015). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة بالأساس إلى استمرار النمو السكاني. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرًا بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

التطورات القطاعية

الزراعة

تمثل التنمية الزراعية مكانه متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل تبلغ حوالي 20 في المائة. إلى جانب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

قدر الناتج الزراعي بالأسعار الجارية حوالي 142.1 مليار دولار في عام 2016 أي بانخفاض يقدر بنحو 1.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 6.1 في المائة وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 389 دولار خلال عام 2016.

وبالرغم من الدور الحيوي للقطاع الزراعي في الدول العربية، وما تم انجازه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدوداً وضئيلاً في أهميته نظراً لقلّة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلّة مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة أخرى، تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية.

شكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام 2015 حوالي 60 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. كما تمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 55 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية مقابل 17 في المائة للأراضي الزراعية المروية. وقد سجل الانتاج النباتي والحيواني نمواً بنسبة 3.1 في المائة و2.0 في المائة على التوالي في عام 2016 نظراً للتوسع في استخدام النظم الانتاجية الزراعية الحديثة وتحسين المدخلات الزراعية.

يُقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بنحو 296 مليار م³ في السنة من إجمالي الموارد المائية. يستخدم منها حوالي 50 في المائة، ويذهب الباقي هدرًا وضياعاً. وتستحوذ الزراعة على حوالي 88 في المائة من تلك الكميات، يليها الاستخدامات المنزلية بنسبة 7 في المائة والاستخدامات الصناعية بنسبة 5 في المائة. ويتصف استخدام المياه في الري بكفاءة متدنية تتراوح بين 50 – 60 في المائة، نظراً لانتشار طرق الري السطحي التقليدية الذي تستحوذ على نحو ثلاثة أرباع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية.

تشكل القوة العاملة الزراعية في الدول العربية حوالي 20 في المائة من العمالة العربية الكلية عام 2015. وقد بلغت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي عام 2015 حوالي 5535 دولار أي بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. هذا، وتتصف العمالة الزراعية في الدول العربية بانخفاض مستويات أجورها بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بالنسبة للتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من حوالي 24.9 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 25.1 مليار دولار عام 2015، أي بنسبة نمو قدرها 0.8 في المائة. كما انخفضت الواردات الزراعية من حوالي 90.8 مليار دولار إلى حوالي 85.1 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، أي بنسبة تراجع بلغت 6.3 في المائة، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض أسعار بعض السلع الزراعية وضعف الطلب على بعض المنتجات الزراعية. وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي 60 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 65.9 مليار دولار في عام 2014.

الصناعة

يعكس الأداء الاقتصادي العربي في العام 2016 مدى عمق تأثيره بعوامل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والاضطرابات والحروب والأعمال الإرهابية التي تأثرت بها المنطقة العربية، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول العربية، واختلت موازين المدفوعات والموازنات العامة وقيم العملات الوطنية ومؤشرات التضخم والفقر في العديد منها. واضطرت الكثير من الدول العربية إلى اعتماد برامج تصحيح اقتصادي مختلفة ومكلفة على المدى القصير.

بلغ الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية في عام 2016 حوالي 701 مليار دولار، وبنسبة 29.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي مقارنةً بنسبة بلغت 32.9 في المائة خلال عام 2015. وقد سجلت مساهمة الصناعات الاستخراجية في عام 2016 تراجع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بلغت حوالي 18.8 في المائة مقابل 21.9 في المائة خلال عام 2015. وبنفس الاتجاه أظهرت مؤشرات أداء الصناعات التحويلية نتائج سلبية، حيث تراجعت القيمة المضافة من 268.1 مليار دولار في عام 2015 إلى 259.5 مليار دولار في العام 2016، أي بنسبة 3.2 في المائة، وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية خلال عام 2016 نحو 11.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لنحو 17.8 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية، كما ساهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في أغلب الدول العربية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي لعام 2016 حوالي 1917 دولار. وتجاوزت الصادرات من منتجات الصناعات الاستخراجية والتحويلية 90 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

النفط والطاقة

شهدت سوق النفط العالمية في عام 2016 تطورات متباينة مدفوعة بالتغيرات في مستويات الطلب والعرض العالمي وبالتالي على المخزونات النفطية والتي أدت بدورها إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط انعكست بدورها على حركة التجارة النفطية. وقد لعبت الدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك دوراً هاماً في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام بعد الوصول إلى

اتفاق بشأن خفض الانتاج. هذا بالإضافة إلى عوامل متعددة أخرى من أهمها الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية.

بلغت الاكتشافات الجديدة على مستوى الدول العربية خلال عام 2016، ثمانية اكتشافات أربع منها نفطية والأخرى غازية. وبفضل تلك الاكتشافات تحققت خلال عام 2016 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العربية المؤكدة للنفط بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 711 مليار برميل لتستحوذ على حصة 55.6 في المائة من الإجمالي العالمي. كما شهدت الاحتياطيات العربية المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.2 في المائة لتبلغ 54.4 تريليون متر مكعب لتستأثر بحصة 27.7 في المائة من الإجمالي العالمي. وتجاوزت امدادات النفط العربية حاجز 25 مليون ب/ يوم أي ما يمثل 32 في المائة من الإنتاج العالمي، كما ارتفع انتاج الغاز العربي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 595 مليار متر مكعب مشكلاً حصة 16.2 في المائة من الإجمالي العالمي.

ارتفع استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال عام 2016 بنسبة 2.4 في المائة ليصل إلى 14.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.3 في المائة من إجمالي المصادر.

وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2016 وبنسب متفاوتة، وإن كانت تقل بشكل كبير عن نسب الانخفاض في الأسعار خلال العام السابق. وقد ساهم ذلك في انخفاض إجمالي قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 308.1 مليار دولار في عام 2016 بالمقارنة مع 339.6 مليار دولار خلال عام 2015، بانخفاض نسبته 9.3 في المائة.

التطورات المالية

عكست التطورات المالية في الدول العربية خلال عام 2016 ما شهدته أسواق النفط العالمية من مستويات منخفضة للأسعار وحالة من عدم اليقين حول الآفاق المستقبلية. فقد انخفضت الإيرادات البترولية في الدول العربية النفطية، وتفاقت الضغوطات على الموازنات العامة والوضع المالي. بالمقابل، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تعزيز حيز السياسة المالية في الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، بما مكنها من مراجعة أنظمة دعم المشتقات النفطية وتخفيض الإنفاق وتقليص الضغوط على الموازنات العامة.

رغم مواجهة الدول العربية لجملة من التحديات على صعيد الأوضاع المالية فقد واصلت جهودها لتبني سياسات وإصلاحات هادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية. في هذا الصدد عملت الدول العربية النفطية في إطار جهودها لتنويع اقتصاداتها، على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من خلال زيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعار النفط. وواصلت الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة جهودها في الإصلاح المالي بهدف توسيع القواعد الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي، مما انعكس على حصيلة الإيرادات المالية خلال عام 2016.

في جانب النفقات، عملت الدول العربية على رفع كفاءة النفقات العامة وترشيدها مع تعزيز الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية، بما يدعم القدرات الإنتاجية والتنمية البشرية ويسرّع من وتيرة النمو ويُقلص مستويات

الفقر. وأضحت جهود ضبط وترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة التي تبنتها الدول العربية النفطية للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كما اكتسبت هذه الجهود أهمية إضافية في الدول العربية الأخرى التي تواجه محدودية في الحيز المالي المتاح لديها بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية وتعزيز الإنفاق على البنية الأساسية.

من جهة أخرى، تأثرت أوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعات الظروف التي شهدتها هذه الدول، التي كان لها انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بما أدى إلى تقليص القواعد الضريبية والإيرادات المالية، كما أن استمرار تلك الظروف تضمن تكاليف اقتصادية ومالية مرتفعة أدت إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة.

على ضوء ما تقدم، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 17.9 في المائة ليصل إلى حوالي 569.7 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل حوالي 24.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 11.4 في المائة ليصل إلى حوالي 804.2 مليار دولار في عام 2016، ما نسبته 34.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لهذه التطورات، استمرت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية في تسجيل عجز بلغ حوالي 234.5 مليار دولار في عام 2016، ما نسبته 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 213.9 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 7.5 في المائة ليصل إلى حوالي 678.4 مليار دولار في عام 2016، مقارنة بحوالي 631.3 مليار دولار في عام 2015. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 67.4 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 58.8 في المائة في عام 2015.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

واجهت الأوضاع النقدية في الدول العربية ضغوطات خلال عام 2016 ناتجة عن تنامي احتياجات التمويل المحلي في ضوء ارتفاع العجوزات في الموازنات العامة في مجموعات الدول العربية المختلفة، في الوقت الذي شهدت فيه معدلات نمو الودائع في بعض البلدان العربية لا سيما في الدول العربية المُصدرة للنفط تراجعاً بفعل التأثيرات الناتجة عن استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط، وتباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس على أوضاع السيولة المحلية وعلى أسعار الفائدة خاصة فيما يتعلق بسوق تعاملات ما بين البنوك.

رغم ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي، لم تنعكس قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المُتخذة بنهاية عام 2016 على أسعار الفائدة الرسمية في بعض تلك الدول نظراً لاختلاف الدورة الاقتصادية في تلك البلدان والدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك نظراً لحرص بعض الدول العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار على الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات محفزة للانتماء لدعم النمو الاقتصادي وهو ما برز واضحاً في اختلاف مسارات السياسة النقدية بين المجموعتين.

إزاء الضغوطات التي شهدتها أوضاع السيولة المحلية في عدد من الدول العربية، نشطت تدخلات المصارف المركزية العربية لدعم السيولة في القطاعات المصرفية. كما ظهر واضحاً خلال العام التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية من خلال تدابير السياسة المالية الهادفة إلى الاتجاه إلى الاقتراض الخارجي لتمويل جانب من العجزات في الموازنات العامة تجنباً لمزاحمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص الذي تعول عليه هذه البلدان لدفع النمو. من جانبٍ آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية لا سيما في الدول العربية المستوردة للنفط سعيها إلى تبني نظم أكثر مرونة لأسعار الصرف سواءً على ضوء ضغوطات نقص المعروض من النقد الأجنبي أو في ظل حرص بعضها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، وهو ما يستلزم في الحالتين تطوير أطر السياسة النقدية وزيادة مستويات التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية، لا سيما فيما يتعلق باحتواء العجزات في الموازنات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2016. حيث تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي خلال هذا العام. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الاشرافية والرقابية في الدول العربية، جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة، وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR)، والقضايا المتعلقة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية وتطوير منظومة القرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير العمل المصرفي الإسلامي.

على صعيد أسواق المال العربية، جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2016 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2015. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المنظمة لقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 44.9 مليار دولار. فيما استمرت أحجام التداول بالتراجع وللجنة الثانية على التوالي، لتسجل تراجعاً بنحو 27.7 في المائة. وعلى صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، استمر التراجع - وللعام الثاني على التوالي- في قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الاجانب، وبنسبة تزيد عن 26.0 في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، فيما سجلت صافي هذه التعاملات صافي تدفق موجب يزيد بشكل واضح عن ذلك المسجل عن العام 2015. هذا وقد حفل عام 2016 بمواصلة السلطات الاشرافية والرقابية في الدول العربية لجهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات التي تنسجم مع هذه المعايير وتعزز الافصاح والشفافية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

بلغت التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال عام 2016 ما قيمته 1592 مليار دولار مقارنة بحوالي 1707 مليار دولار عام 2015 محققة نسبة انخفاض بلغت 6.7 في المائة بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 796.4 مليار دولار عام 2016 مقارنة بـ 856.6 مليار دولار عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7.0 في المائة عما كانت عليه عام 2015 لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت هي الأخرى انخفاض عام 2016 لتبلغ ما قيمته 795.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 850.7 مليار دولار عام 2015، أي بانخفاض بلغت نسبته 6.5 في المائة.

وبالنسبة ل**اتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2016 فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا في مقابل تحسن طفيف بنسبة 5.5 في المائة مع باقي دول العالم. وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2016 فقد انخفضت الواردات من معظم الشركاء التجاريين وسجلت اليابان أكبر نسبة انخفاض بلغت 10.8 في المائة في حين ارتفعت الواردات من باقي دول آسيا، عدا اليابان والصين بنسبة 5.9 بالمائة. كما استمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية واستأثرت بالحصّة الكبرى خلال عام 2016 مع اتجاه حصّة آسيا كوجهة للصادرات العربية للانخفاض منذ عام 2013 لصالح باقي دول العالم.

أما بالنسبة لل**هيكل السلعي للتجارة** فقد استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصّة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فبلغت حوالي 58.7 في المائة مع اتجاه تلك النسبة إلى التحسن تدريجياً نحو الانخفاض استجابة لجهود تنويع الاقتصادات العربية بالإضافة إلى تأثير انخفاض أسعار البترول عالمياً. كما ارتفعت حصّة المصنوعات لتبلغ 30.7 في المائة وزادت الأهمية النسبية للألات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والسلع الزراعية. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية وقد شهدت الواردات من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية ارتفاعات طفيفة في حين انخفضت نسبة مساهمة المصنوعات الأساسية من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2016.

فيما يتعلق ب**التجارة السلعية العربية البينية**، فقد تأثرت ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. ونتيجة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية⁽⁸⁾ العربية بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة لتبلغ حوالي 102.9 مليار دولار خلال عام 2016، مقارنة مع نحو 110.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وجاء ذلك نتيجة لتراجع كل من الصادرات البينية بنحو 10.1 بالمائة والواردات البينية بنحو 4.4 بالمائة خلال عام 2016.

أما فيما يخص **الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية**، سجلت حصّة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 6.4 بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016. وفيما يخص مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

وعلى صعيد **تجارة الخدمات في الدول العربية**، فقد تأثرت تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2016 بتراجع المدفوعات الخدمية بنسبة أقل من مستوى الارتفاع المسجل بالمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 1.7 بالمائة لتبلغ حوالي 319.3 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 324.7 مليار دولار خلال العام المقابل. وجاء ذلك نتيجة للانخفاض الذي حققته بنود النقل والشحن والتأمين نتيجة لتراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية واستمرار أثر التطورات المحلية في بعض دول المنطقة. في المقابل ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنحو 2 في المائة خلال عام 2016 لتبلغ نحو 179 مليار دولار مقابل حوالي 175.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015. يُعزى ذلك للتحسن النسبي الذي شهدته المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. وكحصلة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد تواصل انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6.0 في المائة ليبلغ نحو 140.3 مليار دولار مقابل عجز قدره 149.2 مليار دولار محقق خلال العام السابق.

(8) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

كما شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2016 استكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة الى متابعة مرحلة الانتقال نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر الوضع العام لموازن مدفوعات الدول العربية خلال عام 2016 ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة مما أدى لتراجع المتحصلات من الصادرات السلعية لتلك الدول. نتيجة لذلك استمر العجز في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة، للعام الثاني على التوالي، ليسجل نحو 5.1 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016. وقد انخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2016 بصورة محدودة كنتيجة أساسية لانكماش العجز المحقق بميزان الخدمات والدخل، والزيادة القليلة بعجز صافي التحويلات الجارية. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات سافة الذكر، ان تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي خلال عام 2016 قد سجلت انخفاضاً بالعجز الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية بلغت نسبته 7.1 بالمائة ليصل الى حوالي 158 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل عجز قدره 170.1 مليار دولار مسجل خلال عام 2015.

على صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 12.2 في المائة في عام 2016 ليصل إلى حوالي 232.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 207.1 في العام 2015. وتُعزى الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع في ضوء تراجع الأسعار العالمية للنفط وتراجع المنح والمساعدات الخارجية. بالمقابل فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، بنسبة 12.9 في المائة لتبلغ حوالي 18.9 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22.4 في المائة في عام 2015 إلى 26.8 في المائة في عام 2016 نتيجة تسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي. في ذات الاتجاه فقد ارتفع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 7.9 في المائة في عام 2015 إلى 9.7 في المائة في عام 2016.

بالنسبة للتطورات على صعيد أسعار صرف العملات العربية، انعكست التطورات فيما يتعلق بمستويات الأداء الاقتصادي ولا سيما فيما يتعلق بتزايد حجم الاختلالات الداخلية والخارجية في بعض الدول العربية إضافة إلى تطورات في مسارات أسعار الفائدة والصرف العالمية على التغيرات في أسعار صرف العملات العربية خلال عام 2016. في هذا الإطار سجل عدد من العملات العربية تراجعاً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي بما يعكس استمرار الصعوبات التي واجهت أسواق الصرف الأجنبي في هذه البلدان لا سيما الجنيه المصري الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 31 في المائة خلال العام.

(فصل محور التقرير)

دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية (2000-2016)

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحويلات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين اتسمت كل منهما باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى في السنوات الممتدة منذ عام 2000 وحتى عام 2008، فيما تتمثل الفترة الثانية في الفترة منذ عام 2009 وحتى عام 2016. فخلال الفترتين السابقتين، سلكت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية (النمو الاقتصادي، التضخم، رصيد الموازنة العامة للناتج، رصيد ميزان المعاملات الجارية للناتج) مسارين مختلفين تأثراً بتغيرات اقتصادية دولية وإقليمية انعكست على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك البلدان.

إزاء هذه التطورات تبنت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو الشامل والمستدام. فقد شهد الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية زخماً قوياً ومتسارعاً في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2008 حيث قامت العديد من البلدان العربية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلية التي بدأت تطبيقها منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية. كما تحول جانباً من الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي بمساندة عدد من المؤسسات الدولية.

في المقابل، شهدت الفترة الثانية (2009-2016) تغييراً في نمط السياسات الإصلاحية في البلدان العربية بحيث ركزت بشكل أكبر على التدابير والسياسات الهادفة إلى احتواء تأثير الصدمات الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان عربية في تلك الفترة وأثرت بشكل كبير على أدائها الاقتصادي. جاء على رأس هذه السياسات تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية ونظم الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية النفطية بالتراجع الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من منتصف عام 2014.

لكن وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية التي تمتد لعقود طويلة يلاحظ المتتبع لأداء الاقتصادات العربية تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل إضافة إلى استمرار مواطن الهشاشة الاقتصادية في العديد من هذه البلدان. يطرح هذا الأمر عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بدور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي.

في هذا الصدد تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربعة الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة واختلافها كذلك من دولة لأخرى. ففي أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود ارتباط ما بين سياسات الإصلاح ومعدلات النمو في دولة نظراً لكون معدلات النمو تشهد تذبذباً بشكل عام من عام لآخر وتعكس في جانب كبير منها أيضاً مجمل التطورات

الاقتصادية الدولية. إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول ولا سيما في الأجل القصير. تشير الدراسات إلى أن هذا الأمر قد ينطبق بشكل أكبر في بعض الحالات على إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي (احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم) لا سيما في الأجل القصير حيث تعمل هذه السياسات غالباً على تحقيق أهدافها من خلال تقليل مستويات الطلب الكلي، فيما يؤكد عدد من الدراسات في المقابل على الأثر المعنوي والملموس للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في دعم الأداء الاقتصادي والتغلب على الاختلالات التي تعيق تحقيق النمو الشامل والمستدام في عدد كبير من البلدان لا سيما النامية منها.

على ضوء ما سبق، اهتم فصل محور التقرير لهذا العام بتقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية وأشار إلى أن فترتي الدراسة شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات التي استهدفت الأساس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل والمستدام. واکب ذلك اهتمام تباينت وتيرته من فترة لأخرى بالإصلاحات الهيكلية لا سيما إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية ودعم القطاع المالي وكذلك بالإصلاحات المؤسسية لتهيئة البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص.

استهدف جانباً مهماً من الإصلاحات التي نُفذت خلال فترتي الدراسة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياسات استهدفت خفض معدلات التضخم، وعجزات الموازنات العامة وموازن المدفوعات سواءً تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية. حيث يلاحظ خلال فترة الدراسة التأثير القوي للتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية على مسارات النمو في الدول العربية وهو ما يُستدل عليه من ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين معدلي نمو الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي إلى نحو 0.70، وهو ما يشير إلى ارتباط موجب قوي بين المتغيرين. كما يلاحظ ارتفاع مستويات الارتباط بين التطورات الاقتصادية الدولية ومسارات النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية بشكل ملحوظ بمعامل ارتباط بلغ نحو 0.80 مقارنة بالفترة الأولى التي سجلت معامل ارتباط يبلغ 0.50. يُعزى هذا الارتباط القوي إلى عدد من العوامل لعل من أهمها ارتفاع الأهمية النسبية لمكون الطلب الخارجي من مجمل الطلب الكلي في عدد كبير من الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع مستويات تأثير الاقتصادات العربية بالصدمات الخارجية في ظل انخفاض مستويات تنويع الهياكل الانتاجية والتصديرية في عدد من البلدان العربية وعدم مرونة نظم أسعار الصرف المتبعة والاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية وطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المواكبة للدورة الاقتصادية بشكل عام.

انصب اهتمام الإصلاحات المطبقة خلال الفترة الأولى على إصلاحات الاقتصاد الكلي بشكل كبير فيما لم تنل الإصلاحات الرامية إلى تنويع هياكل الاقتصادات العربية نفس القدر من الاهتمام وهو ما قد يُعزى إلى اتخاذ الأسعار العالمية للنقط منحى تصاعدياً خلال تلك الفترة كما لم تنل كذلك الإصلاحات المؤسسية قسطاً وافياً من الاهتمام في بعض البلدان العربية. ساعدت إصلاحات تحقيق الاستقرار الكلي المطبقة في الفترة الأولى والبيئة الاقتصادية المواتية ممثلةً في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى حد كبير في دعم أداء الاقتصادات العربية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي المسجل خلال الفترة الأولى لتصل في المتوسط إلى 5.4 في المائة سنوياً. على صعيد قدرة معدلات النمو المُحققة على زيادة مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة فقد تمكنت البلدان العربية وفي ضوء معدلات النمو المرتفعة المُحققة خلال الفترة الأولى إضافة إلى السياسات والإصلاحات العديدة التي تم تبنيها في عدد من البلدان العربية لحفز مستويات التشغيل في رفع معدلات نمو مستويات التوظيف في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال

تلك الفترة لتفوق مثيلاتها المسجلة في عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى⁽⁹⁾. نتج عن تلك الإصلاحات تمكن الدول العربية كمجموعة من خفض معدلات بطالة الشباب بنحو 0.8 نقطة مئوية تقريباً في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

أما خلال الفترة الثانية التي تأثرت فيها الدول العربية بعدد كبير من الصدمات العالمية والإقليمية مقارنة بالفترة الأولى فقد انصب اهتمام البلدان العربية على معاودة تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان إضافة إلى إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المرتبطة بتحقيق النمو الشامل والمستدام وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر. كذلك واصلت الدول العربية خلال الفترة الثانية اهتمامها بالإصلاحات الهيكلية سواء فيما يتعلق بإصلاح تنوع هياكل الاقتصادية والتي شهدت دفعة قوية خلال تلك الفترة بهدف تنويع مصادر الإنتاج والإيرادات الحكومية والصادرات. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة لتقدم نسبي على صعيد تنوع هياكل الإنتاج حيث تراوحت مساهمة قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية بين (20-40 في المائة) من الناتج خلال العقود الخمسة الأخيرة، بيد أن تلك الدول لا زال يتعين عليها بذل العديد من الجهود لدعم هياكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة باقي القطاعات الأخرى لا سيما قطاع الصناعة التحويلية والتي تبلغ مساهمته في الناتج بحدود 9 في المائة وذلك مقارنة بنحو 22 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية والأسواق الناشئة و16 في المائة للمتوسط العالمي.

كما أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من تقوية دور القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بتوليد الناتج أو التشغيل حيث أن النمو في القطاعات غير النفطية لا يزال يعتمد إلى حد كبير على النمو في القطاع النفطي. كذلك يشار إلى أن إصلاحات الهياكل الاقتصادية كانت دائماً ما تعتمد وتيرة تنفيذها على الظروف الوقتية أو التقلبات التي تشهدها الدول العربية. فعلى سبيل المثال غالباً ما تنفذ إصلاحات التنويع الاقتصادي بوتيرة متسارعة ومكثفة في أعقاب موجات تراجع أسعار النفط، فيما تشهد تباطؤاً في فترات رواج أسعار النفط وتوفر السيولة النفطية. من جانب آخر شهدت كذلك الإصلاحات المؤسسية زخماً كبيراً خلال الفترة الثانية في ضوء الحاجة إلى دور أكبر للقطاع الخاص وأهمية توفير البيئة المواتية للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، عكسه تحقيق بعض الدول العربية لمراتب متقدمة في المؤشرات الدولية المهتمة بقياس التنافسية الدولية. كان تحديد طبيعة الدور المناط بالقطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي محل اهتمام العديد من الإصلاحات المنفذة في الدول العربية بهدف دعم دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وفي حفز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص.

اهتم الفصل بتقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال تطبيق نماذج البيانات المقطعية **Panel Data**، حيث أشار الفصل إلى الدور الكبير الذي تلعبه إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير البيئة الملائمة للنمو لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم. كما أوضحت النتائج أيضاً أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي وخاصة إصلاحات الانفتاح التجاري نظراً لأهمية الطلب الخارجي كأحد أهم مكونات الطلب الكلي، إضافة إلى إصلاحات أسواق العمل والمنتجات وحفز الابتكار والتطوير. من جهة أخرى بين الفصل

⁽⁹⁾International Labor Organization, (2014). "Global Employment Trends".

دور الإصلاحات المؤسسية في دفع النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من حوافز تشجع على زيادة الاستثمارات ودعم الانتاجية والتنافسية.

أكد الفصل كذلك على ان بعض العوامل الحاكمة تلعب دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية ومن بينها على سبيل المثال حجم القطاع العام (مستويات الانفاق العام الرأسمالي) ومستويات التنمية البشرية. حيث يلاحظ التأثير الإيجابي لمستويات الانفاق العام الرأسمالي على النمو. ومما لا شك فيه أن طبيعة هذه العلاقة يحكمها مستوى الكفاءة حيث تظهر العلاقة الطردية عندما تتسم عمليات هذا القطاع بالكفاءة فيما تظهر العلاقة العكسية حال انعدام الكفاءة ومزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص. من جانب آخر، أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وهو ما يبرز أهمية الاهتمام بإصلاحات تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.

تواجه البلدان العربية تحديات اقتصادية كبيرة تستوجب توجيه السياسات والإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحقيق زيادة ملموسة في معدلات النمو الاقتصادي كفيلة بتوفير فرص العمل الكافية لخفض البطالة وخاصة بين أوساط الشباب والنساء. يُمكن من خلال ما تطرق له الفصل الخروج ببعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات على النحو التالي:

- أهمية تبني خطط قومية لتنوع الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية تدرج في سياق استراتيجيات تستهدف زيادة مستويات التنوع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي.
- أهمية مواصلة إصلاحات الاستقرار الكلي الهادفة إلى توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي. ومن بين إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد وأن تُمنح الإصلاحات التي من شأنها تقوية قدرة البلدان العربية على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي الاهتمام الكافي بما يساعد على توفير الوقت الكافي لتنفيذ إصلاحات اخرى على صعيد الإصلاح الهيكلي والمؤسسي ذلك حتى توتي ثمارها الداعمة للنمو.
- التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل والفقير، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية مع أهمية التركيز في هذا الصدد على سياسات الانضباط المالي ولكن مع ضرورة الاتجاه إلى الاعتماد على التدابير الأقل تأثيراً على النمو الاقتصادي.
- دمج بعض الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي) في سياق الاستراتيجيات والخطط الوطنية للإصلاح الاقتصادي نظراً لتأثير هذه الإصلاحات الكبير على النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما إصلاحات أسواق العمل والمنتجات ومن خلال تدابير تساعد على زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق ودعم الانتاجية والتنافسية، مع أهمية البدء بإصلاحات أسواق المنتجات قبل إصلاحات أسواق العمل.
- دعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر مواصلة الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص والتدابير التي تستهدف خفض تكلفة إنجاز

المعاملات، إضافة إلى تنفيذ إصلاحات لزيادة مستويات الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات والمؤسسات.

- التركيز على توفير البيئة المواتية لنمو أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين تلك المشروعات من المساهمة بفاعلية في أنشطة الانتاج والتصدير وخلق فرص العمل.
- الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنفذ بمعزل عن الإصلاحات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم والصحة ولا يمكن أن تحقق مكاسب ملموسة بدون اهتمام كافٍ بباقي جوانب الإصلاح الأخرى.

العون الإنمائي العربي

بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة (10) في عام 2016 حوالي 13.5 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 1.4 مليار دولار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2015. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية خلال الفترة (1970 – 2016) حوالي 216.2 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 1.00 في المائة في عام 2016.

في حين سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق (11) في عام 2016 حوالي 20.0 مليار دولار مقابل حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2015 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 13.0 في المائة. وتمثل الالتزامات التمويلية المقدمة منها للدول العربية ما نسبته 47.5 في المائة في عام 2016 من إجمالي تلك الالتزامات مقارنة بنسبة 36.1 في عام 2015.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2016، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 10.2 مليار دولار تشكل حوالي 51.0 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2016.

وفيما يخص تقديرات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 20.2 مليار دولار عام 2015 بتراجع قدره حوالي 9.5 في المائة عن عام 2014. وتشكل هذه المساعدات نحو 13.2 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المقدم للدول النامية خلال عام 2015. وتُشير الأرقام الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى استقرار صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في حدود 142.6 مليار دولار في عام 2016 مقابل 131.5 مليار دولار المسجل في عام 2015.

(10) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.
(11) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال النقل البري

يعتبر النقل البري الدعامة الأساسية لخدمات النقل في كافة الدول العربية، رغم توافر سكك حديدية ونقل نهري في بعض تلك الدول. كذلك يعد النقل البري ركيزة أساسية لنمو قطاع الخدمات في الدول العربية. فالنقل البري للبضائع بالشاحنات يلعب دوراً بارزاً في تنشيط حركة التجارة الخارجية والبيئية حيث ترتبط الدول العربية مع بعضها البعض بشبكات من الطرق الرئيسية تتوزع على عدة محاور.

أولت الدول العربية أهمية خاصة للتعاون في مجال النقل، وذلك لما له من أثر إيجابي على اقتصاداتها وعلى التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن تحرير خدمات النقل بين الدول العربية ساهم في تيسير وتنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار البيئي، ويعتبر النقل بصفة عامة محوراً أساسياً للارتقاء بتنافسية المنتجات العربية وكذا بالتبادل التجاري بين الدول العربية.

بالنظر الى واقع النقل البري في الدول العربية، يتضح أن شبكات الطرق في معظم دول المغرب العربي يغلب عليها الطابع الساحلي نظراً لموقع تلك الدول على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإن تلك الشبكات تخدم كل من التجارة الخارجية من خلال ربط الموانئ البحرية وكذلك تركز أماكن السكان. وتغلب الطرق المنفردة ذات الحارتين على معظم دول المغرب العربي. كما يتضح أن دول المشرق العربي تتمتع بشبكة طرق سريعة ومزدوجة، ويعود ذلك الى نمو حركة التجارة والتوزيع داخل الدول والتي تعتمد بشكل أساسي على النقل البري.

هناك علاقة بين مساحات الدول وأطوال الطرق بها حيث تستحوذ السعودية ومصر والجزائر على المراتب الأولى في أطوال الطرق. وقد اهتمت الدول العربية بتحسين وتطوير شبكات الطرق في السنوات الأخيرة لإدراكها لأهمية النقل البري في تحسين تدفق التجارة الداخلية والخارجية وربط المطارات والموانئ البحرية بأماكن الإنتاج والاستهلاك. أما عن تنافسية الطرق بالدول العربية، فتأتي الامارات في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً من حيث جودة الطرق، والأولى عربياً والرابع عالمياً من حيث جودة البنية التحتية. يلاحظ انخفاض مؤشر جودة الطرق في الدول العربية الساحلية وهو ما يشير الى العوامل البيئية الساحلية والتي تؤثر على جودة الطرق.

تعد جودة وجاهزية شبكات الطرق البرية أحد أهم العوامل المساندة لتشجيع التجارة العربية البيئية، حيث يتم نقل نحو 92 في المائة من التجارة البيئية بدول المشرق العربي بالطرق البرية، فيما يتم نقل 72 في المائة من التجارة البيئية بين دول المغرب العربي برأ. من هذا المنطلق وفي إطار التعاون العربي المشترك في مجال تطوير النقل البري، أنشئ مجلس وزراء النقل العرب عام 1992 بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول. يتألف المجلس من الوزراء المسؤولين عن قطاع النقل في الدول العربية بأنماطه، ويهدف الى تنمية التعاون العربي في مجالات قطاعات النقل بغرض تحقيق العديد من الاهداف في قطاع النقل البري من بينها:

1. وضع استراتيجيات عربية لقطاعات النقل لتحقيق الترابط العضوي بين الاقطار العربية وتيسير قضايا النقل بين اجزائها، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية.
2. العمل على تطوير شبكة النقل البرية والبحرية والجوية بين الدول العربية ورفع كفاءاتها الفنية.
3. التنسيق والتعاون في شؤون النقل بين اجزاء الوطن العربي مع الاخذ في الاعتبار الاحتياجات المادية والبشرية.
4. السعي لتنشيط وتشجيع الصناعة القومية لمرافق النقل من طرق وخطوط حديدية وموانئ ومطارات.

كذلك، وفي ضوء اختصاصات مجلس وزراء النقل العرب، وقعت الدول العربية على العديد من الاتفاقيات التي تهدف الى تسيير حركة نقل البضائع بين الدول العربية، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر "الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وغيرها"، و"اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية"، و"اتفاقية تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية".

إضافة لما سبق، ولتيسير حركة التجارة العربية ورفع تنافسية البضائع العربية في الاسواق، صدق مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في عام 2010 على القرار رقم (531) الخاص بمخطط الربط البري العربي بالطرق الذي ينص على الموافقة على المحاور المقترحة لمخطط الربط البري العربي بالطرق والمواصفات الفنية الموحدة الواردة في دراسة "محاور الطريق العربي"، ودعوة الدول العربية إلى الإسراع في تنفيذ مشروعات المخطط، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنفيذ وتشغيل مشروعات المخطط، ودعوة مؤسسات وصناديق التمويل العربية والاقليمية الى إعطاء الأولوية للمساهمة في تمويل مشروعات مخطط الربط البري العربي بالطرق.

رغم أن الواقع العملي يدل على اهتمام الدول العربية بقطاع النقل البري، من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لتطويره، إلا أن هذا القطاع لازال يواجه الكثير من التحديات والمشاكل الإجرائية خاصة عند المنافذ الحدودية بما يؤثر سلباً في حركة التجارة البينية. في هذا الصدد، تعد المشاكل الاجرائية وارتفاع مستويات التكلفة وقلة أطوال الطرق المعبدة في بعض الدول العربية وتدني مستويات جودة البنية التحتية في بعض الدول العربية من أهم التحديات التي تواجه قطاع النقل البري (12).

على ضوء الأهمية الكبيرة لقطاع النقل البري في دعم ومساندة وتشجيع التجارة البينية ولا سيما أن ما يتراوح بين (80-90) في المائة من التجارة البينية للدول العربية يتم نقلها برأ، طرح الفصل عدداً من مقترحات النهوض بقطاع النقل البري العربي. فلتحقيق هذا الهدف لا بد من العمل على تبني حزمة متكاملة من الإجراءات التشريعية والفنية وإجراءات السلامة والإجراءات الإدارية والجمركية التي تضمن تيسير وزيادة مستويات فاعلية وربحية قطاع النقل البري وكذلك العمل على تطبيق نظم التبادل الالكتروني للبيانات واتخاذ كافة الإجراءات اللوجستية والاندماج في خدمات سلاسل الإمداد العالمية ودعم بناء القدرات البشرية في هذا المجال وحفز مستويات الاستثمار والشراكة ما بين الدول العربية في هذا المجال.

(12) اتحاد الغرف العربية (2015)، طرق المواصلات البرية في الوطن العربي.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

شهد العام 2016 العديد من المؤشرات السلبية للاقتصاد الفلسطيني من حيث معدلات البطالة والفقر ونفاقم أزمة الكهرباء واعمار قطاع غزة والكساد الاقتصادي، حيث تشكل الاقتصاد الفلسطيني ونما في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات، فكان التحدي الأول هو هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الخارجية الفلسطينية، إذ عمد الاحتلال الإسرائيلي على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تقييده حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع وسيطرته على معظم التجارة الخارجية الفلسطينية (الصادرات والواردات)، حيث أن أكثر من 85 في المائة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى الكيان الإسرائيلي، ونحو 70 في المائة من الواردات الفلسطينية من أو عبر هذا الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية.

أما التحدي الثاني يكمن في استغلال الاحتلال الإسرائيلي للأرض والموارد، إذ أن ما يقارب 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي (المنطقة ج)، إضافة إلى إقامة منطقتين عازلتين في قطاع غزة، منطقة عازلة برية على امتداد الحدود الشمالية الشرقية لقطاع غزة، ومنطقة عازلة بحرية على امتداد بحر قطاع غزة إذ لا يسمح بالصيد إلا في حدود 3-6 ميل بحري في حين يسمح اتفاق أوسلو للصيادين الفلسطينيين بالصيد في مسافة 20 ميل بحري.

ويشكل التوزيع المجحف للموارد المائية التحدي الثالث، حيث يستحوذ الكيان الإسرائيلي على 85 في المائة من المياه، بينما لا تتجاوز كمية المياه التي تستخدمها فلسطين 15 في المائة. ولعل التحدي الأخطر هو التحدي الرابع ويتمثل في عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال حصار مطبق تزامن مع حالة من الانقسام الداخلي، وقد أدى الحصار الاقتصادي بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد المحلي وبالموارد الإنتاجية والبنية التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

وتعتبر هذه التحديات مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، حيث يستبعد قيام أية عملية تنمية للاقتصاد الفلسطيني في ظل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة للموارد الاقتصادية الفلسطينية.

وقد أشارت التقديرات الفلسطينية الرسمية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالأسعار الجارية) بنسبة وصلت إلى 5.7 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015، وارتفاعه بنسبة 4.1 في المائة بالأسعار الثابتة (مقارنة بأسعار عام 2004)، نتج عن ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015.

وتركز الارتفاع خلال عام 2016 في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ومنها نشاط الإنشاءات. ويعتمد هذا النمو على عوامل غير ذاتية، وأنه غير منتج لفرص العمل، إذ أنه لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وهو الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الممارسات الإسرائيلية التي أعاققت الحركة من خلال وجود أكثر من ألف حاجز ثابت ومتنقل في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.